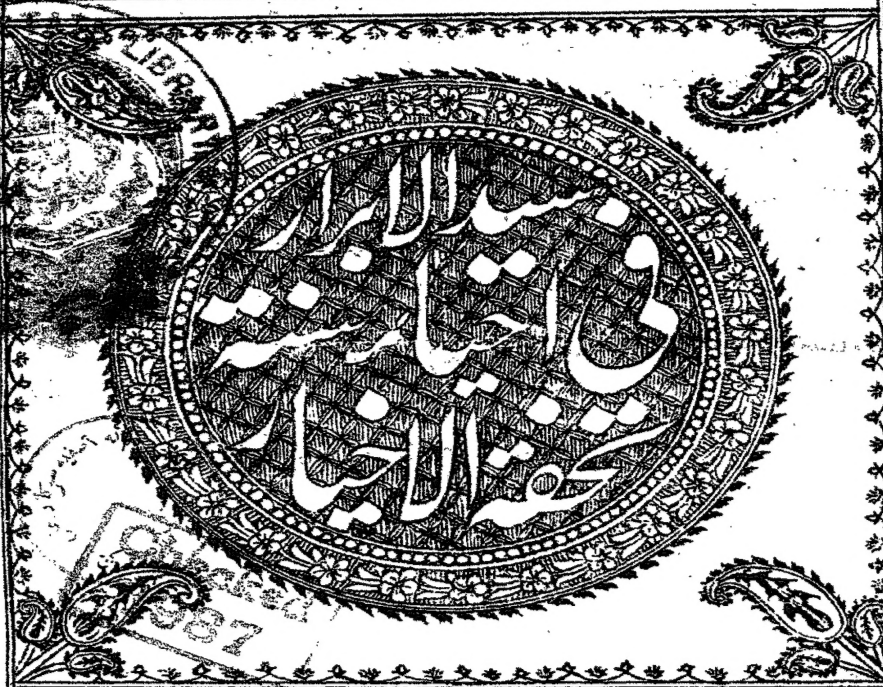




وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا

وَيُخْرِجْهُ مِنْهُ بِرِزْقٍ كَثِيرٍ



تصانيف من تقدمها الكتاب الامام علم الامامة والاثار والاعمال والاصناف والاحكام والادب والادب والادب والادب

المطبع المصطفی محمد بن مصطفى





|    |    |
|----|----|
| ٢٥ | ٢٠ |
| ١٢ | ١٢ |
| ١٢ | ١٢ |

## بسم الله الرحمن الرحيم

والله اعلم بالصواب فان الله لا اله الا هو وحده لا شريك له القادر القوي + ومحمد شافعى الهادى الى الطر  
المستوى + وارشدنا الى الدين الحق + وشهد انه خاتم الرسل والنبيين + واكرم الاولين والآخرين + وانا لاهل البيت الاحم  
اللهم صل عليه وعلى آله وصحبه فى كل كبره وعشي + اما بعد فيقول من لا يمنع له الاكسب الخطيئات + فجع السيئات + انكسني  
باني الحسنات + محمد المبدع وعبد المحيى المكنونى انصا رى الحقنى + ابن مولانا عبد الحليم + اودخله الله فى جنه النعيم + هذه رسا  
بجته الاختيارى فى احكام سنة سيد الابرار وملقبه باحبار السنة فى ما يتعلق بالسنة  
مرتبة على اصول ثلثة وخاتمة الاصل الاول فى الاخبار الواردة فى الاقتدار بالخلفاء الراشدين وغيرهم من الصحابة واشرافى فى  
عبارات اصحابنا الواقعة فى تعريف السنة مع الماهود ما عليها والثلث فى حكم ترك السنة المؤكدة والكتابة فى ما يتعلق بالتراوىح  
بعضنى على تاليفها من الناس يقولون على الحقيقة ما لم يقولوا به فيقولون ان السنة المؤكدة عندهم ما واطب عليه النبي صلى الله  
عليه وعلى آله وسلم فقط واما ما واطب عليه الخلفاء الراشدين فليس سنة بل هو مندوب عندهم وغيره عن عليه ان ما زاد على  
كلمات فى التراوىح مندوب لانه لم يواظب عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهل هذا الا اقرار عليهم لعدم الاطلاع  
لو سلمنا انهم لم يصيروا به قالوا حديث الصحيح يدل على التزام سنة الخلفاء ووجوب الاقتدار بها افضل من تركها  
رأى فى ذلك كذا فى المشركى بن شعيب الجبل فى هذا الزمان وعموم النجى والضلال والطغيان لطيف من لافقه لافقيه  
ويعد من علم لانه نبى اتخذ الناس حواريهم فقاموا فقاموا منهم هم اقتدوا بهم ففضلوا واخذوا عن سبيل السوار وانا انا اشرع فى المراء  
معتصما بموفق السداد والا اصل الا قول فى ذكر الاحاديث الواردة فى الترغيب للاقتدار بهدى الصحابة اعلم انه قد ورد  
بديار عديدة قائما بشيرة تدل على ان الاقتدار بالصحابة فى اقوالهم وافعالهم واثارهم حسن من ان الاقتدار بهدى منهم مندوب انما  
بدي واحد منهم من غير ان يجتمع عليهم كلهم لاسيما الخلفاء الاربعه فان المائدة اربعة منهم والاقتدار بسيرةهم حتم كاتبع سنن النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم فجمعها ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن قال كشمس الدين السخاوى فى المقاصد الحسنة

أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده عن أبي سعيد بن مسعود بن أبي  
 محمد البجلي في الاعتقاد من وجه آخر عن ابن مسعود أنه انتهى كلامه **وقال** لا أسعد الرومي في المجلس الثامن عشر من كتابه مجالس  
 الأبرار فإن قيل فإعتاده لكثير من الناس أن يستدلوا على عدم كراته باعتداده من الحديث شلح بينهم وهو ما رآه المسلمون  
 حسنا فهو عندنا حسن ما رآه المسلمون قبيحا فهو عندنا قبيح ويل المصيح هذا الاستدلال منهم أم لا يصح فاجواب على ما ذكره بعض الفضلاء  
 أن هذا الاستدلال لا يصح والحديث حجة عليهم لا لهم لأنه بعض حديث موقوف على ابن مسعود رواه أحمد والبخاري والطبراني والطبري  
 وأبو نعيم كذا أن أسد تعالى نظر في قلوب العباد فاختر محمداً قبضه برسالة ثم نظر في قلوب العباد فاختر له أصحاباً فجعلهم نصارى  
 وسنة ووزراء بنييه فما رآه المسلمون حسنا فهو عندنا حسن ما رآه المسلمون قبيحا فهو عندنا قبيح ولا شك أن اللام في المسلمين  
 ليس لطلق الجنس لأن الحديث يكون مخالفاً لقوله عليه الصلوة والسلام ستفرق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلهم في النار إلا  
 واحدة لأن كلام من فرق الأمة مسلم يرى أنه يجهلنا فيلزم أن لا يكون فرقة منها في النار وكذا بعض المسلمين يرى أنها حسنة  
 وبعضهم يرى قبيحا فيلزم أن لا يتميز أحسن من القبيح فهو أم لا للهدم والمصود ما ذكره في قوله فاختر له أصحاباً فيكون المراد بالمسلمين  
 الصالحة فقط أو الاستغراق خصاً لجنس فيرد بالمسلمين أهل الاجتهاد الذين هم الكاملون في صفة الاسلام صرفاً للمطلق  
 إلى الكمال لأن المطلق عند عدم القرينة ينصرف إلى الضر والكامل وهو المجهل فيكون المعنى ما رآه الصالحة أو أهل الاجتهاد حسنا  
 فهو عندنا حسن ما رآه الصالحة أو أهل الاجتهاد قبيحا فهو عندنا قبيح ويجوز أن يكون للاستغراق الحقيقي فيكون المعنى ما رآه  
 جميع المسلمين حسنا فهو عندنا حسن ما رآه جميع المسلمين قبيحا فهو عندنا قبيح وما اختلف فيه فالجبر فيه للقرن الثلاثة المشهور  
 بالخبر انتهى كلامه **واقول** ظهر هذه الاحتمالات الثلاثة التي ذكرها في اللام وصحها هو الاحتمال الاول كما تدل عليه ألفاظ الحديث  
 على ما رآه والاحتمال الثاني الآخران انما يتوجبان اذا كان لفظ الحديث ما رآه بدون الفاراد وما رآه مع الواو بدل الفاراد كما  
 هو المشهور بخارجي على استنباطهم وأوليس قلبي قد نسب جماعة هذا الحديث منهم الامام الرازي في التفسير الكبير العيني في شرح الهداية وغيره من شرح الهداية  
 إلى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وقالوا قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما رآه المسلمون حسنا فهو عندنا حسن ولكن قال  
 ابن نجيم في القاعدة السادسة من النور الاول من الفن الاول من كتابه الاشباه والنظائر قال العلاني لم أجده مرفوعاً في  
 شيء من كتب الحديث أصلاً ولا يستدعي بعد طول البحث وكثرة الكشف والسؤال وانما هو من قول عبد الله بن مسعود  
 سؤوفاً عليه أخرجه أحمد في مسنده انتهى **وقال** المحمدي في حواشيه قال السخاوي في المقاصد الحسنة حديث ما رآه المسلمون حسنا  
 رواه أحمد في كتاب السنة وهو من غراره للمسندين حديث أبي وأهل عن ابن مسعود وهو موقوف حسن فكان العلاني وسهم في نسبه  
 إلى المسند انتهى **واقول** هذا الاثر يدل على أمور الاول أن القبيح الذي يكون على حسب الاستعداد الانساني كما يشبهه  
 قوله نظر في قلوب العباد ولا كما يزعمه الزاعمون من المتكلمين أنه لا دخل للاستعداد الانساني وقد بالغ في التشجيع عليهم بن القيم  
 في قول تح زاد المعاد في هدى خير العباد واستند بقوله تعالى وربك يخلق ما يشاء ويختار والثاني أن سبب الكمال الانسانية  
 وفتح المذهب الربانية هو القلب فهو مضطرب اذا صلحت صلح الجسد كله واذا فسدت فسد الجسد كله والثالث أن ما رآه بعض  
 الاسما الوراء الاربعة حسنا فهو عندنا حسن فيكون اختياره أم حسنا ومنه وبالاحتمال ومنهما ما رواه أحمد وابوداود  
 عن العراب بن سارية قال صلى بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات يوم ثم أقبل علينا فوعظنا موعظة بليغة ذم  
 منه الصيغون ووجلت منه القلوب فقال قائل يا رسول الله كات هذه موعظة مودع فماذا تصنع علينا فقال أحسبكم يا قوم  
 والسمع والطاعة وان كان حيداً جشياً فانه من عيش منكم بعد في سيرة في اختلاف كثيراً فاعلموا بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين  
 تسلكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ وإياكم ومحدثات الأمور فان كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة هذا لفظ أبي داود ورواه

حاكم



[illegible]







ائمة ورجال الدين من بعده في بيكر وحمزة واه احمد وابن ماجه وحسنه الزندي وصحبه ابن حبان والحاكم قلنا في الجواب هو خطيب النخيل  
 لان المجتهدين كانوا ينفذونهم والمقلدون ينفذون غيرهم ولم ينكر الشيخان الا الخلفاء الاربعه ولا احد من اصحابه على ذلك والحق  
 بقوله اصحابي كالنجوم بايهم اقتدتم اهتديتم رواه ابن عدي وابن عبد البر وبقوله عليه السلام خذوا شطره تعلمون عن الجعفي ارمي ما بين يديه كما  
 في المختصر لابن الحارث فيمنع بانها ضعيفان قال في الحاشية اما ضعف الاول فلما قال احمد حديث لم يصح والآخر لا يصح  
 مثل هذا الكلام عن رسول الله واما الثاني فلما قال الذهبي هو من الاحاديث الواهية وقال السبكي عن شيخه كل حديث فيه لفظ الجحيم امر  
 لا اصل له الا حديثا واحدا في التفسير انتهى علم ان الحديث الاول وان روى في المعتمدات عن عمرو بن دينار وجابر بن جابر  
 بالفاظ مختلفة اقربها الى اللفظ المذكور اخرجه ابن عدي في الكامل عن ابن عبد البر في كتاب العلم عن ابن عمر فروما مثل اصحابي  
 مثل النجوم يستكبرها فايهم اخذتم بقوله اهتديتم ولكن لم يصح منها شي قال احمد والبرقي في الحديث الصحيح يروي عنه وهو حديث  
 النجوم ائمة السمار والحدوث الثاني ذكره المحقق عا والدين بن كثير في سأل الحافظين الكوفي والذهبي عنه فلم يعرفاه انتهى لمقتضا  
 وفي شرح المسلم لمولانا عبد العلي اللكنوي وشرح ابيه لانظام الدين المنار للسمي بالصحيح الصادق مثله وقال احمد بن حنبل في  
 سنن ابنه روى عن الكرامه راو الما طن الحلي الرافضي من التعارض بن خبر احمد واو بن خبر النجوم قوله اصحابي كالنجوم بايهم اقتديتم  
 اهتديتم ضعيف ضعيف الحديث قال الزائر هذا حديث لم يصح عن رسول الله وكيس هو في كتب الحديث المحتملة وايضا  
 فليس به الامار الا قدره وذاك فيه الامار الا قدره انتهى وفي الصلوة روى البيهقي وزين بن معاوية عن عمر قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اصحابي كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم رواه ابن عدي في الكامل بلفظ بايهم اخذتم وقت  
 رواه البيهقي باسناد متناوع يرتقى بها الى درجه الحسن فالحديث حسن والمراو بالاصحاب من لازمه من المهاجرين والانصاف  
 وغيرهم عدوة وعشية وصحبه في السفر والحضر وتلقى الوحي منه واخذ عنه الشريعة والاحكام وآداب الاسلام وعرف الناس  
 والمنسوخ كالحقار الراشدين لاكل من رآه مرة او اكثر واخرج البيهقي في المدخل عن ابن عباس والدارقطني في الفضائل وابن  
 عبد البر في العلم عن جابر وعبد بن حميد في مسنده عن عمرو الدارمي عن عمر ايضا وسجري في الابانة وابن عساكر عنه والحاكم وقال  
 صحيح مرفوعا سألني ربني عن اختلاف اصحابي من بعدي فاجبني الله الى يا محمد ان اصحابك عندي كالنجوم في السماء بعضهم اقرب  
 من بعض وكل نور فمن اخذ بشي مما هم عليه من اختلافهم فهو عندي على يدي والاقتدار بهم اهتدار والمقتدى بهم اهتداه  
 فهم مستدون ومنهم حق وذا سب سائر الفرق باطله انتهى لمقتضا وفي المصنوع في معرفة المصنوع لعل القاري حديث اختلاف  
 اهتديتم روى عن كثير من الائمة انه لا اصل له لكن ذكره القرطبي في غريب الحديث مستطردا واد اشعربان له صلا عنه وقال السيوطي  
 اخرجه نصر المقدسي في الحجة والبيهقي في الرسالة الاشعرية بغير سند واورده الحليمي والقاضي حسين بن امام الحرمين في تعليه خرج في بعض  
 كتب الحفاظ التي لا فصل بينها وقال الزركشي خريجه نصر المقدسي في كتاب الحجة مرفوعا والبيهقي في المدخل عن القاسم بن محمد  
 قوله وعن عمر بن عبد العزيز قال سألني لوان صاحب محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم ما اختلافوا لانهم لم يختلفوا لم يكن رخصته  
 قال السيوطي في ايدل على ان المراد اختلافهم في الاحكام وفي مسند الفردوس من طريق جوير عن بعضنا عن ابن عباس مرفوعا  
 اختلاف اصحابي لكم رحمة وذكر ابن سعد في الطبقات عن القاسم بن محمد قال كان اختلاف اصحابه رحمة للناس انتهى كلامه قلت  
 الحاصل ان هذا الحديث قد خرج بالفاظ متقاربة جمع من اصحاب كتب الحديث بطرق كلها ضعيفة وقلة اختلاف في كونه مرفوعا  
 فعلى تقدير ثبوته يدل على ان الاقتدار باي صحابي كان موجب للاقتدار وليس معنى التنبؤ غير ذلك كما دل عليه حديث  
 ابن مسعود الذي ذكرناه او لا والحديث الثاني الذي ذكرته ثانيا والى على لزوم اتباع سنة الخلفاء الاربعه والذي  
 ذكرته ثالثا دل على خصوص لزوم الاتباع بالشيخين ومنهما ما اخرجه ابن ابي شيبة وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر عن جابر



في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم الآية قال اصحاب محمد اهل العقل والفقه والدين ومنهم  
 ما اخرج عبد بن حميد عن ابن خزيمة وابن ابي حاتم وابن حبان في قوله واولى الامر قال ابو بكر وعمر رضي الله عنهما ومنهم  
 ما اخرج عبد بن حميد عن الكلبي في قوله واولى الامر قال ابو بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود ومنهم ما اخرج عبد بن منصور  
 عن عكرمة انه سئل عن امهات الاولاد ابن احرار قال نعم قيل ابي شمس فقوله قال بالقرآن قالوا بماذا من القرآن قال  
 بقوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم وكان عمر بن ابي لهب قال هو اعتقت وان كان سقطا ومنهم  
 ما ذكره ابن حجر في المصالح المحترقة وغيره انه لما صالح الحسن بن علي سعادته رضي الله عنهما كتب اليه كتابا بسم الله الرحمن الرحيم  
 هذا ما صالح عليه الحسن بن علي معاوية بن ابي سفيان لما صلح على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيهم كتاب الله وسنة رسوله وسيرة  
 خلفائه الراشدين المهديين الخ ومنها ما رواه زرير عن ابن ابي عمير انه قال من كان مستنفا فليستن بمن قبله فمدت اولئك  
 اصحاب محمد كانوا افضل هذه الامة ايماء قلوبا واعلمها علما وقلما تكلفا اختارهم الله لصحبة نبيه وللقامة دينه فاعرفوا لهم  
 فضلهم واتبعوهم على اثرهم وتسكوا بما استطعتم من اخلاقهم فانهم كانوا على الهدى المستقيم وقدر في ذلك الباب كثير من  
 الاساطير لو اردنا مبسطها لاحتجنا الى ذكر كثير العاقل اللبيب يفتنيه ما ذكرنا والجاهل الكليل لا يقع وان زدنا الاصل  
 الثاني في ذكر عبارات الفقهاء والاصحاب في الواقعة في تعريف السنة المؤكدة مع ما لها وما عليها اعلم انه قد تفرق في قولهم  
 في تعريف السنة المؤكدة مطلق السنة القول الاول في البرزخية وخزانة المفتين وغيرهما ونقله النفس في المستصفى شرح  
 الفقه النافع عن الامام خواجه بزراده ان السنة ما فعله عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على سبيل الموانية وحكمها انه  
 يوجب باتيانها ويلازم على تركها والى هذا التعريف مال صاحب الهداية حيث علق هنية المصنفة والاستشاق في الوجوه وسنتها  
 بالمؤخلة النبوية وقال الموانية دليل السنية وقال الحيني في البنائية شرح الهداية حسن التعريفات تعريف خواجه بزراده واقول  
 بل هو احسن التعريفات وكيف يكون احسن فان فيه غرسة من وجوه احدها انه يصدق على الفرائض والواجبات لانها  
 مما واظب عليها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم تتركها واحدة ايضا فان قلت قد ترك بعض الفرائض  
 كالقيام في الصلوة لعذر قلت فذلك ترك بعض السنن ايضا احياها على انه يصدق على الفرائض التي لم تتركها في وقت  
 من الاوقات كركوع الصلوة وسجودها وثانيتها انه يصدق على مختصات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 كصلوة الضحى على ما قيل وصلوة التهجود ونحو ذلك فانه لم تتركها ابدا فيكون سنة مع انهم صرحوا بان ما انقص به السنة  
 صلى الله عليه وآله وسلم بوجوبه بفضل النال سنة مؤكدة وثالثتها انه لا يصدق على ما قرره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 ولم يفعله ورابعها انهم صرحوا ان اذن الصلوة من السنن المؤكدة مع انه لم يثبت انه صلى الله عليه وآله وسلم  
 اذن بنفسه ولو مرة كما حققته في رسالتى خير النجباء ودين خير البشر وخامسها انه لا يصدق على بعض السنن التي تركها  
 احياها ككتاتيب غسل اعضاء الوضوء فانهم صرحوا بان سنة مؤكدة مع انه صلى الله عليه وآله وسلم قد توفى مرة مرة وغير  
 مرتين ايضا كما هو ثبت في الصحاح وسماوسها انه يصدق على العادات النبوية التي داوم عليها كلبس الاراء ولتسليم  
 في التخل والترجل ونحو ذلك مع انهم صرحوا ان تاركها لا يلام فانها من سنن الزوائد وسماوسها انه لا يصدق على  
 السنن التي ثبتت بقوله صلى الله عليه وآله وسلم غسل اليدين قبل ادخالها النار في الوضوء ونحو ذلك وثانيتها  
 انه لا يصدق على الترميم فانها سنة مؤكدة باتفاق لمن يعتد به مع انه لم يواظب عليه وتما سحما انه لا يصدق على  
 ما واظب عليه الخلفاء الراشدون مع انه ايضا من السنن يرشدك الى ذلك تحليل صاحب كشف البرزوى وصاحب  
 وغيرهما سنية عشرين ركعة في التراويح بمواظبة الخلفاء الراشدين في يدل عليه حديث عليكم حديث قتادة ونحو ذلك على ذكرنا

میں نے

القول الأول

فصل اول  
فصل دوم  
فصل سوم  
فصل چهارم  
فصل پنجم  
فصل ششم  
فصل هفتم  
فصل هشتم  
فصل نهم  
فصل دهم

**القول الثاني** ما ذكره الشمني في شرح التقاية ان السنة ثابتة بقوله عليه الصلوة والسلام ثم يقول عليه وليس يجب ولا استحباب وفيه انه لا يخفى ان يكون تعريفنا لمطلق السنة الشامل لسنة الهدى والسنة الزواله واما ان يكون تعريفاً لسنة المؤكدة التي هي سنة الهدى حسب فان كان الاول وهو الذي ذكره صاحب الدر المختار فهو عليه المباح فانه ثبت بقوله عليه الصلوة والسلام وليس بواجب ولا استحباب فيصدق التعريف عليه الا ان يقال ان الحدوث بالطلب لا يثبت المنشأ وعينه وايضا بعض السنن ثبت بالتقرير فلا يصدق التعريف عليه الا ان يوجه بانه داخل في الفعل لا في عدم النسي عاود وقع بين يديه فهو كلف والكلف فعل ما كان الثاني يريد عليه بعض الايرات الواردة على التعريف للسنة **القول الثالث** ما ذكره في بحث الطهارة من فتح القدير وهو المشهور بين الجمهور من ان السنة ما واطب عليه الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم مع الترك اجابا وفيه رد اكثر الايرات السابقة وقال صاحب التمهيد القاطن في بحث من وجوه الاول انه ليس كلما كان كذلك يكون مثله بل لا بد ان يكون على وجه العبادة لما قيده به في صلاح الاعمال يخرج ما كان كذلك على وجه العبادة الثاني لا بد ان يقال وكانت من خصائص تلك العبادة لان عدم الاختصاص ينافيها ومن ثم كان السواك مندوبا في الوضوء لعدم اختصاصها به **الثالث** لا بد ان يراودوا واطب عليه الخلفاء الراشدون بعده ليدخل التراويح اذ قد اطلقوا على سنتها الموطبة للخلفاء عليهما السلام لا بد ان يقيد الترك بكونه غير عذر كما في التحرير يخرج المتروك لعذر كالقيام المفروض وكانه انما تركه ان الترك لا يعذر تركا ثم يذكر طاهر في ان الموطبة بدو ترك تعيد الوجوب وهو مخالف لاستدلالهم على سنيتها الاحتكام في العشر الاخير من رمضان بانه صلى الله عليه وعلى آله وسلم واطب عليه حتى توفاه الله كما في الصحيح اشار في الفتح الى الجواب بانها لما اقترنت بعدم الانكار على من لم يفعل كان دليل سنيتها والا يكون دليل الوجوب واوضحه في المحاشي السعدية بانه لما لم ينكر على التارك كان في كل التارك كان لتعليم الجواز وعدم الانكار للترك فبيد تعليم الجواز فيكون المراد مع الترك حيا ناهية حقيقة وكلما اقول ينبغي ان يقيد هذا بما اذا لم يكن في ذلك الفعل الموطب عليه ما اختص وجوبه بصلوة الفسخ اما اذا كان فان عدم الانكار على من لم يفعل لا يصح ان ينزل منزلة الترك بقى ان هذا التقرير خاص بالفعلية فيخرج عنه ما ثبت بقوله وهو من السنن الكثيرة وقد ثبتوا كما سياتي سنيتها غسل اليدين ابتداء الوضوء بالني عن الغسل قبل الغسل ثلثا وقول بعضهم لما نهى عنه فاطمها نهى واطب عليه وما السنة الا كذلك مدفوع بان الترك احيا ما اخوف في تعريفها ومن ثم عرفنا الشمني ما ثبت بقوله او فعله وليس بواجب ولا استحباب وهو تعريف لمطلقها غير ان شرط في المؤكدة موطبة مع ترك وثمان الشروط ان لا تذكر في التعريفات انتهى **واقول** الايراد الثاني من الاربعة التي ذكرها غير وارد لان التعريف لما ذكرناه لم يوطأ السنة المؤكدة لا السنة عبادة عبادة حتى يتجلى الى القيد المذكور فالسواك ان لم يكن من سنن الوضوء لكنه سنة مطلقة قطعا لثبوت الموطبة عليهما **القول الرابع** ما نقله الزاهد في شرح مختصر القدير عن ركن الدين الاصولي ان السنة ما واطب عليه النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ولم يتركه خط الامرة او مرتين تعليم او تسهلا ولم يعرف اختصاصه بسنن الصلوة والوضوء والادب ما فعله مرة او مرتين وفيه رد وبعض ما اسلفنا ذكره **القول الخامس** ما ذكره صاحب غاية البيان من ان السنة ما في فعله ثواب وفي تركه عتاب لا عقاب وقال ناقلة في تركه عتابا تنزل عن الفعل وانما قلت ولا عقاب جواز عن الواجب والفرض وهذا التعريف ابدعه خاطري ورواه عيني في البناء مع تبعية له في ذكره هذا التعريف في نسخة السلوك شرح تحفة الملوك بانه ليس بشيء من وجوه الاول ان قوله ان في فعله ثواب يشمل الفرض والنفل وقوله في تركه عتاب لا يخرج لان العتاب نوع من العقاب وللمن سئل ان العتاب غير العقاب فخرج السنن المؤكدة التي في قوة الواجب فان في تركها عتابا ايضا والثاني ان تعريفه هذا يدخل فيه سنة غير النبي

القول الثاني

القول الثالث

القول الرابع

القول الخامس

القول السادس

القول السابع

القول الثامن

القول التاسع

القول العاشر

القول الحادي عشر

القول الثاني عشر



صله الله عليه وعلى آله وسلم فان سيرة العبرين لا شك في فعلها ثواب وفي تركها عقاب انتهى واقول كل ما ذكره ليس بشي  
 اما الاول فلان المتأب مبين للعقاب فان ما ذهب به العقاب الذي ذكره في تفسير الفرض والواجب هو العقاب بالنار  
 وبالعقاب الذي ذكره في تعريف السنة الملائمة ونحوها فلا يدخل الفرض والواجب واما ذكره بعد تسليم فلان السنن  
 التي في قوة الواجب عند النظر الدقيق من افراد الواجب وليست من السنن حقيقة وان كانوا يطلقون عليها انقطاعا  
 وذاكر كعتي الغفر قبل الفرض والجماع في الصلوة والاذان ونحو ذلك واما الثاني فلان التعريف المذكور ليس محدوده النبي صلى  
 عليه وعلى آله وسلم فقط حتى يضره دخول سنة غيره بل هو تعريف للسنة مطلقا سواء كانت سنة النبي او سنة الخلفاء فلا يخرج بخوله  
 بل هو محصور في تعميمه عليه انه تعريف للسنة بكليتها وشمله لا يليق في التعريفات القول السادس ما ذكره صاحبنا  
 ان السنة هي الطريقة السلوكية في الدين حكما ان يثاب في الفعل ويحقق للملائمة في الترك ورواه اجيني بانه غير مانع لثبات  
 سنة غير النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم واقول بالارادة ورواه ما ذكرنا من ان التعريف ليس يختص بالسنة النبوية  
 فلا يقتصر دخول سنة الخلفاء فيه بل الحق في رده ان يقال هذا التعريف اعم من جميع التعريفات حتى من عرف  
 خواهر زادوا ايضا فيرويه صدقه على السنن ايضا وكونها خارجة من حكمها غير مفيد لان علم الشيء يكون خارجا عنه  
 ولا بد للتعريف من ان يكون جامعاً وما نفع القول السابع ما ذكره الجلي في غنيته يستعمل في شرح مقية المصلي ان السنة  
 في الشريعة الطريقة المفضية للسلوك في الدين من غير الزام على سبيل المواظبة فمن غير الزام خرج الفرض والواجب  
 وعلى سبيل المواظبة عن النقل كذا في المصريح المسمى وانما هراة لا احتياج الى هذا القيد لدخوله في الطريقة فانهما لا شيء  
 طريقة بدون المواظبة انتهى وفيه ورواه بعض ما مر من صدقه على العادات وعدم صدقه على سنة الخلفاء وغير ذلك  
 القول الثامن ما ذكره صاحب جامع الموجه حيث قال السنة لغة العادة وتسمية مشتركة بين من صدر عن النبي صلى الله  
 عليه وعلى آله وسلم من قول او فعل او تقرير وبين ما واطب عليه النبي بلا امر وجوب وهي نوعان سنة هدي ويقال لها  
 السنة المؤكدة كالاذان والاقامة والسنن المروية والمفضضة والاستنشااق على راسي وكلها كالواجب المطالبة في الدنيا  
 لما ان تاركها يعاقب تاركها يعاقب سنن الزوائد كالاذان والمنفرد والسواك والافعال المصودة في الصلوة وتاركها  
 غير معاقب انتهى وفيه دخول محضات النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وعدم دخول سنة الخلفاء وغير ذلك ما ذكرنا  
 القول التاسع السنة ما واطب عليه النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم مع الترك احيانا لغيره كذا في التحرير فيخرج عنه  
 الفرض لان تركها احيانا كان لعذر وفيه صدقه على العادات النبوية وعدم صدقه على التراخي وعلى سنة الخلفاء  
 وغير ذلك الا ان يقال المراد المواظبة ولو حكما لتدخل التراخي فانه صلى الله عليه وعلى آله وسلم بين العذر في الخلف  
 عنها وهو خوف ان يفرض علينا كما قاله الطحاوي في حواشي الدرر المتعار القول العاشر السنة ما واطب عليه الرسول  
 مع ترك ولو حكما لعدم الانكار على من لم يفعل فانه تنزل منزلة الترك فدخل الاعتكاف فانه صلى الله عليه وعلى آله وسلم  
 وان واطب عليه من غير ترك لكن لما لم ينكر على من لم يعتكف كان ذلك منزلة لثباته الترك حقيقة وهذا التعريف يوافق  
 مما حققه ابن الهمام في بحث الاعتكاف وقال صاحب الدر المختار الشرط في المؤكدة للمواظبة مع ترك ولو حكما وعند  
 جعله تعريفا اولي من جعله شطلا خارجا فذلك جعله قولاً عاشراً وفيه ايضا بعض ما قدم القول الحادي عشر  
 ما في خلاصة الفتاوى من ان السنة ما واطب عليه الرسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وصحابة والواجب كمال القرآن  
 والسنن كمال الواجب والادب كمال السنن وفيه ايضا بنده ما مر ولو جعل الواو والذخلة في قوله وصحابة يعني او واريد  
 به الخلفاء راد فخرج النقص بالتراخي وبسنة الخلفاء القول الثاني عشر السنة الطريقة السلوكية في الدين بلا فرض

في  
القول السادس

في  
القول السابع

في  
القول الثامن

في  
القول التاسع

في  
القول العاشر

في  
القول الحادي عشر

في  
القول الثاني عشر

ووجوب ذكره الياس نزاهه في شرح الفتاوى وهو مختار الحلبي كما يدل عليه عبارته المذكورة وفيه ايضا ما قدمه القول الثالث عشر من نقله الطحاوي في حاشيته مرقى القلاح عن بعضهم ان السنة طريقة مسبوكة في الدين يقولون فعل من غير لزوم ولا انكار على تركها وليست خصوصية فتقولنا طريقة الخ كالجنس تشبه السنة وغيره ما وقولنا من غير لزوم حصل بخروج به القصر عن بلا انكار بخروج به الواجب وقولنا وليست خصوصية بخروج ما هو من الخاص النبوية كصوم الوصال وفيه ايضا ما يفيض من بعض ما مر وان لم يرد بعضه القول الرابع عشر ما اختار الطحاوي في تلك الحاشية حيث قال السنة عند الحنفية ما فعله على عليه السلام على آله وسلم على ما تقدم او محبة بعده قال في السراج ما فعله النبي او واحد من صحابه انتهى فان سنة صحابه ما عليه السلام يتبعها بقوله عليه السلام سنة الخلفاء الراشدين من بعدى وقوله صحابي كالعجم ما يتم اقتد بهم انتهى كلامه وفيه ان ما رده من ان ما تقدم هو الموطنية غير عليه ما روى على اعتبار الموطنية وان اندفع عنه النقض بالترواج وسنة خلفاء وذكر صاحب التمهيد ان ما في السراج تعريف لطلق السنة القول الخامس عشر ما اختاره صاحب البحر حيث قال الذي ظهر للعبادة الضعيف ان السنة ما واطب عليه النبي صلى الله عليه وسلم لكن ان كانت لا مع الترك فهو دليل السنة المؤكدة وان كانت مع الترك احيانا فهو دليل غير المؤكدة وان اقرنت بالانكار على من لم يفعل فهو دليل الوجوب انتهى ووجهه في ذلك عبد المولى الدريسي في تعاليق الاقوال حاشية الدر المختار والشيخ عمر المصري في الجواهر النقية شرح الدر المنيرة وغيرهما وفيه مع ذلك بعض ما مر من عدم صدقه على سنة الخلفاء والراوية والاذان ونحو ذلك لزوم خروج كثير من المتن صرحا بكونها مؤكدة عن المؤكدة كالتكليف اجزاء الفصل لثبوت تركها احيانا فقتل في غير المؤكدة ولا يخرج مع الرقبة وغيره مما جعلوه من سنن الزيادة عن غير المؤكدة لعدم ثبوت الموطنية عليها ولزوم ما فعله صلى الله عليه وسلم احيانا على طلق السنة لا اعتبار الموطنية في تعريفها فهذا التعريف نحل بالمرام ما حفظه فانه من سوانح الوقت القول السادس عشر عشر ما اختاره ابن كمال باشا في ايضاح الاصلاح من ان السنة ما واطب عليه النبي صلى الله عليه وسلم على آله وسلم على وجه العبادة مع الترك احيانا او الخلفاء الراشدين حيث قال السنة ما واطب عليه الرسول على وجه العبادة مع الترك في الجملة هذا هو المشهور في هذه المسئلة في الكتب فيه قصور لان ما واطب عليه الخلفاء الراشدين ايضا من السنة الا يرمى الى ما قاله صاحب البداية في الترواج والا مع انها سنة لانه واطب عليه الخلفاء الراشدين انتهى وفيه لزوم خروج الاذان ونحو ذلك لا ان يوجه بان المراد بالموطنية اعم من ان يكون فعلا او تقريرا القول السابع عشر ما اختاره العلامة عبد العزيز البخاري ناقل عن ابى اليسر من السنة هو ما واطب عليه النبي صلى الله عليه وسلم على آله وسلم او الخلفاء بعده حيث قال في التحقيق شرح المنتخب لمصاحبي ذكر ابو اليسر ما حكم السنة فلو ان فعل واطب عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل التشهد في الصلاة واستغن الرواتب ينسب الى تحصيله ويلازم على تركه مع الحق ثم يسير وكل فعل لم يواظب عليه بل ترك في بعض الاحوال كالطهارة لكل صلوة وتكرار الفصل في اعضاء الوضوء والترتيب في الوضوء فانه ينسب الى تحصيله ولا يلازم على تركه واما التيمم في رمضان فانها سنة الصعوبة اذ لم يواظب عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم والصلوة والسلام بل واطب عليه الصحابة وهي مما يندب الى تحصيله ويلازم على تركه ولكنها دون ما واطب عليه الرسول فان سنة النبي اقوى من سنة الصحابة قال ابو اليسر فاعندنا واصحاب الشافعي يقولون السنة فضل واطب عليه الرسول فاما النفل الذي واطب عليه الصحابة فليس سنة وهي على ما علم مستقيم فانهم لا يرون احوال الصحابة حجة فلا يرون افعالهم ايضا سنة وعندنا اقوالهم حجة فيكون افعالهم سنة انتهى كلامه وقال ابو اليسر ايضا في كشف اصول النزوى اما الترواج في رمضان فانها سنة الصعوبة فانه لم يواظب عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم على آله وسلم بل واطب عليها الصحابة وهذا مما ينسب الى تحصيله ويلازم على تركه ولكنها دون ما واطب

القول الثالث عشر

القول الرابع عشر

القول الخامس عشر

القول السادس عشر

القول السابع عشر



عليه الرسول فان سنة النبي اقومى من سنة الصحابة هذا عندنا واصحاب الشافعي يقولون السنة ما واطلب عليه النبي  
 قال النفل الذي واطلب عليه الصحابة فليس سنة وهو على اصلهم مستقيم فانهم لا يرون اقوال الصحابة حجة وعندنا اقوالهم حجة  
 فيكون ما فيها السنة لانها طريقة امرنا باجائها لقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة ولقوله عليه الصلوة  
 والسلام عليكم يستتي سنة الخلفاء الراشدين انتهى وفيه ان هذا التعريف وان كان لا يرد عليه النقض بالتراخي  
 وسنة الخلفاء لكن يرد عليه ما يروى باخذ الموانب النبوية من خروج الاذان ونحو ذلك **القول الثامن عشر**  
 السنة الطريقة الدينية من النبي والصحابة كما ذكره صاحب غاية البيان في التبيين شرح المنتخب الحسامي حيث قال  
 اعلم ان السنة في اللغة الطريقة صفة كانت اوسية يدل عليه قوله عليه الصلوة والسلام من من سنة حسنة فلما جرت  
 واجبر من عمل بها الى يوم القيامة ومن من سنة سيئة فعليه وزرر بها الى يوم القيامة وفي عروة الشرح سياتي بها  
 طريقة الدين اما للرسول والصحابة حتى يقال سنة الرسول وسنة الخلفاء الراشدين ولا يختص مطلق السنة بسنة الرسول  
 خلافا للشافعي وحكما ان يطالب المرء باقامتها ويحاسب على تركها لانه لا يحلوا ما ان يكون طريقة للرسول او طريقة الصحابة  
 وكل واحد من الطرفين امرنا باجائها ونهينا عن اتمامها انتهى وفيه صدق على الفاضل والواجبات والخصائص وغير ذلك  
**مقام القول التاسع عشر** ما ذكره ابن الممام في التحريم حيث قال قسم الحنفية الغزبية الى فرض ما قطع بلزومه وجوب  
 ما ظن وسنة الطريقة الدينية منه عليه الصلوة والسلام والخلفاء الراشدين وبعضهم انتهى وفيه ما في نظائره فتذكر  
**وقال** بحر العلوم في شرح التحريم ينبغي ان يراد اعم من ان تكون طريقة دينية مستمرة في الدين منه صلى الله عليه وعلى آله  
 وسلم بان باشروا بالان استمرار الناس عليها باذنه او باذن الخلفاء انتهى **القول العشرون** ما ذكره المولى محمد خنوس  
 في مرآة الاصول وشرحه مرآة الاصول حيث قال الغزبية ما شرع ابتداء غير مبني على عذر العباد فان كان ابتداءه  
 راجحا على تركه عند الشارع بالنص عليه وعلى دليله فمع المنع من الترك بقطع من الادلة فرض ومع المنع من الترك  
 بظني من الادلة وجب وان كان ابتداءه راجحا على تركه بلا منع من الترك سنة ان كان ذلك الفعل طريقة مسلوكة  
 في الدين سلكها الرسول عليه الصلوة والسلام وغيره ممن هو علم في الدين قال النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم عليكم  
 بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي والاي وان لم يكن طريقة مسلوكة في الدين فنفل وليس مستحبا ومنه والايضا  
 والسنة نوعان الاول سنة الهدى اي لكل المدين وتاركها مستحق اللوم كصلوة العيد والاذان والاقامة والصلوة  
 بالحجامة والسنة الرواتب لذلوتر كما قوم عوتيو الواهل ببلده واصروا قوتلوا وهي التي قال محمد في كتاب الاذان  
 تارة كبره واخرى اساء والثاني سنة الزوائد وتاركها لا يستحق اي اللوم كتطويل اركان الصلوة وسيرة النبي عليه الصلوة  
 والسلام في لباسه كالبيض قياسي وقعوده وهي التي قال محمد في كتاب الادب وغيره لا باس وطلعت اي مطلق السنة  
 بان يقال ان من السنة كذا مطلق عندنا اي شامل سنة النبي عليه الصلوة والسلام وسنة غيره خلافا للشافعي فانها  
 عنده مختصة بسنة الرسول انتهى مخلصا وفيه ما في بعض سوابقه فلا تغفل **القول الحادي والعشرون** ما في  
 خزائن الرواية عن الشافعي ان السنة هي الطريقة التي سلكها رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وفيه انه غير جامع  
 ولا بالغ لمقام القول الثاني والعشرون السنة المؤكدة ما واطلب عليه الرسول على اوجه العبادة مع الترك  
 احيانا كما اختاره صدر الشريعة حيث قال في شرح الوقاية فان قلت لا شك ان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم  
 واطلب على التماس في غسل الاعضاء ولم يروا حادثة بدو بالشمال فينبغي ان يكون سنة قلت السنة ما واطلب عليه  
 النبي مع الترك احيانا فان كانت الموانب المذكورة على سبيل العبادة فمسند الهدى وان كانت على سبيل العادة فمسند

فان قيل  
 القول التاسع عشر

فان قيل  
 القول التاسع عشر

فان قيل  
 القول العشرون

فان قيل  
 القول الحادي والعشرون

فان قيل  
 القول الحادي والعشرون

كمال الشياطين الاصل باليمن وتقدم الميراث في النجول من خور ذكرك وكلامنا في الاول من موطنه النبي صلى الله عليه وسلم في النجول  
 وفيه مع ذلك ما لا ينفك من الحلال والنجس في غيره من بلاد اللطاع عليه باقليم جبال شري الوفاية وهو شرح ما قبله من  
 كمال ارجو من الله سبحانه وتعالى ان ييسر لنا في هذا الوقت من جميع العبادات المختلفة التي وقعت في كتبنا اجماعا وهذا مما لا  
 يخفى على احد ان كانت متعلقة لما وردنا من ابناءهم ذكرنا اخرى وقد علم من هذا ان كثيرا من اجماعنا كما جابها اجماعنا و  
 صاحبنا في تحرير بحر العلوم صاحب الكيف والتحقيق وهذا صاحب التبيين وصاحب المصالح والاصلاح وصاحب نظام الاسرار  
 وصاحب المحيط وصاحب الخلاصة وصاحب المصباح في السير والردى والطحاوي وغيرهم من تعريف السنة بحيث لا يشك في الخلق  
 ايضا وجلبه مما لا يتكبد في هذا صاحب البنائية مما يعاقب وصح ابن الحام في التحرير بان سنة بعض الخلفاء ايضا انكسب وصرح  
 بحر العلوم في شرحه بان الطريقة المدينية التي اسسها الخلفاء والاباء في احوالهم وبنائها ومبطلها انما هي في حاشيتنا في حاشيتنا قال في  
 شرح خلاصة الكيف اني قد نقلت السنة الى سنة الرسول الى سنة الخلفاء وقال ابن عابدين شيخ محاميين في روضة المحتسب  
 حاشية الدر المختار ما كان فعله اولى من تركه مع منع الترك ان ثبت بدليل قطعي فهو من او بظني فهو حبيب وبلا منع الترك  
 ان كان مما واطب عليه الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم او الخلفاء الراشدون من بعده فسنه والافضل ان انتهى واليه  
 يسير كلام صاحب الهداية حيث يستدل على سنة التراجع بموطعة الخلفاء الراشدين بل كلام جميع الفقهاء في ذلك المبحث  
 فانظر الى هؤلاء الذين ادعوا الفقه في زماننا وليسوا بفقهاء حيث يقولون لم نعلم احدا من ائمتنا تعريف السنة وسير  
 سنة الخلفاء عندهم سنة مؤكدة بل مندوبها ويدينون عليه مندوبه ما زادوا على ثمان ركعات في التراجع لكونه سنة الخلفاء  
 ويستندون بقول ابن الحام في شرح القدير الذي نقلناه سابقا ولا يبالون ما يروى عليه على ما ذكرنا سابقا فما الرجل ان ياخذ  
 بقول ابن الحام وصدقه في هذا المبحث مع كونه مخالفا للمذهب والحدوث بما كونه مخالفا للمذهب فلما ذكرنا عن جميع منهم واما كونه  
 مخالفا للحدوث فلما اوردنا سابقا من الاخبار الدالة على لزوم اتباع سنن الخلفاء كما سيما الشيخين منهم وقد اشار الى كون باصدا  
 عن الخلفاء ايضا سنة علامته وقت محمد بن القيم الحنبلي ايضا حيث قال في بحث الجمعة من كتابه زاد المعاد في هدى خير العبادتهم  
 من اثبت الجمعة سنة التي قبلها بالقياس على الظاهر وهو قياس فاسد فان السنة ما كان ثابتا عن النبي صلى الله عليه وعلى آله  
 وسلم من قوله او فعله او سنة خلفاء الراشدين وليس في مسئلتنا شيء من ذلك ولا يجوز اثبات السنن في مثل هذا  
 بالقياس انتهى وقال في موضع آخر من الكتاب المذكور على اهل المدينة الذي يحتج به ما كان في زمن الخلفاء الراشدين  
 واما ما كان بعدهم وتم واجب القضاء وعصر من بهما من الصحابة فلا فرق بينه وبين عمل غيرهم السنة يحكم بين الناس لا عمل بعد  
 رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وخلفاءه انتهى وقال فماتت عصوا احمد بن حنبل في منهاج السنة رد لما قال اهل  
 الشيعة ان عليا رضي الله عنه اعلم الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم في السنن عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم انه قال اقدموا  
 بالذين من بعدي ابى بكر وعمر ولم يحصل غيرهما بل قال عليهم سنة في سنة الخلفاء الراشدين ونخص ابابكر وعمر بالاقتداء وقدر  
 المقدرى به في افعاله في ناسه للمسلمين فوق مرتبة التابع في السنة فقط وفي الصحيح ان اصحاب محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم  
 وسلم كانوا في سفر فذكر ابا بكر وعمر رضي الله عنهما واذ ثبت عن ابن عباس انه كان يفتي بكتاب الله  
 فان لم يجد فيما في سنة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم لم يجز يفتي بقول ابى بكر وعمر ولم يكن يفعل ذلك لعلي وثمان وابن عباس بهر حال  
 واعلم الصحابة في وقته وهو يفتي بقول ابى بكر وعمر مقدرا لهما على غيرهما وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم انه قال  
 اللهم فقهني في الدين وعلمه التأويل انتهى كلامه وقال في موضع آخر من الكتاب المذكور ان ابى بكر وعمر وثمان وعلي  
 كانوا خلفاء الراشدين الذين خلفوه في امته علما وعلماء وهو صلى الله عليه وعلى آله وسلم كما قال تعالى في حقه ونطق



[illegible]

الاصول في التلخيص  
في التلخيص في التلخيص





[illegible]





عن أبي عبد الله عليه السلام في فضل شهر رمضان قال فيه تسعة وعشرون ليلة من كل ليلة فيها ليلة مباركة قالوا يا رسول الله ما هي قال هي ليلة القدر قالوا وما هي قال هي ليلة القدر قالوا وما هي قال هي ليلة القدر قالوا وما هي قال هي ليلة القدر





[illegible]

الشيخ محمد بن الحسن بن محمد بن علي بن ابي طالب عليه السلام في كتابه في بيان ركعة واحدة مما في مصنف ابن ابي شيبة ان كان  
يصلي في رمضان ركعة واحدة في كل يوم يصلي بها عشرين ركعة في كل شهر يصلي بها عشرين ركعة في كل سنة يصلي بها عشرين ركعة في كل  
عشرين سنة يصلي بها عشرين ركعة في كل مائة سنة يصلي بها عشرين ركعة في كل مائة سنة يصلي بها عشرين ركعة في كل مائة سنة يصلي بها عشرين ركعة في كل مائة سنة  
انتهى وفي نسخة الشكوة لعل البخاري قال ابن تيمية ان يصلي ركعة واحدة في كل يوم يصلي بها عشرين ركعة في كل شهر يصلي بها عشرين ركعة في كل سنة يصلي بها عشرين ركعة في كل  
عشرين سنة يصلي بها عشرين ركعة في كل مائة سنة يصلي بها عشرين ركعة في كل مائة سنة يصلي بها عشرين ركعة في كل مائة سنة يصلي بها عشرين ركعة في كل مائة سنة  
الركعات ثم كان طائفة من السلف يقولون باربعين ركعة ويوترون بثلاث واخرون بست وثلاثين واخرون بثلاث  
ونزاعا حسن سائق ومن من ان قيام رمضان فيه عدد من مائة من النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم لا يزيد ولا ينقص فقد  
اخطأ انتهى وفي المصباح في صلوة التراويح للسيوطي الذي وردت به الاحاديث الصحيحة والحسان والضعيف  
الامام قيام رمضان والتعريب فيه من غير تخصيص اجد ولم تثبت انه صلى الله عليه وعلى آله وسلم يصلي عشرين ركعة في رمضان وفيما  
صلى ليالي صلوة لم يذكر عدد ما ثم تأخر في الليالي الثلاثة خشية ان تفرض علينا وقد شك بعض من اثبت ذلك  
بحدِيث ورد فيه لا يصلح الاحتجاج به وهو ما رواه ابن ابي شيبة وعبد بن حميد والبخاري والطبراني وهو حديث مروي  
قال الذهبي في الميزان ابراهيم بن عثمان البوسيثي الكوفي قاضي واسط يروي عن زوج امه الحكم كذبه شعبة وقال ابن  
محب ليس بشقة وقال احمد ضعيف وقال البخاري سكتوا عنه وهي من صحيح التبرج وقال النسائي متروك الحديث ومن  
من كثر ما رواه عن الحكم عن ميسم بن عمار قال كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يصلي في رمضان في غير جماعة عشرين  
ركعة والوتر وقد روى عن الحكم عدة احاديث مع انه روى عنه انه قال ما سمعت من الحكم الا حديثا واحدا انتهى كلام الذهبي وهذا  
اصح الوجوه المروية بها والوجه الثاني في انه قد ثبت في صحيح البخاري وغيره ان عايشة سئلت عن قيام رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم في رمضان  
فقال ما كان يزيد في رمضان ولا في غيره على احدى عشرة ركعة والثالث انه ثبت في صحيح البخاري عن عمر انه قال في التراويح  
نعمت البدعة هي والتي تتناولونها افضل فاما ما يدعى يعني به خمسة وذلك يريح في انهم لم يكن في صدر رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم  
على ذلك الامام الشافعي وصح به جماعات من الائمة منهم الشيخ عز الدين بن عبد السلام حيث تضمن البدعة الى خمسة اقسام  
وقال مثال الهندو بصلوة التراويح ونقله عنه النووي في تهذيب الاسماء واللغات وفي سنن البيهقي وغيره باسناد صحيح عن ابي  
ابن يزيد قال كانوا يقولون على عهد عمر في شهر رمضان بعشرين ركعة ولو كان ذلك على عهد رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم  
لذكره فانه اول الاسناد واقوى بالاحتجاج والرابع ان العلماء اختلفوا في عدد ما وثبت ذلك من فعل النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم  
على آله وسلم لم يختلف فيه كعدد الوتر والرواتب فروي عن الاسود بن يزيد انه كان يصليها العين كوتر غير الوتر وعن مالك ست وثلاثون ركعة غير الوتر  
لقول نافع اكرمت الناس بهم يقولون في رمضان تسع وثلاثين ركعة يوترون بها ثلاث واخماس انما تتحب للبدعة ستا وثلاثين ركعة تشيها  
بما لم تكن وثبت عدد ما بالنسبة لمخرج الزيادة عليه للبدعة والصدرا الاول كانوا اربع من ذلك انتهى كلام السيوطي فخصا فقال في حاشيته  
ايضا انه صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان اذا عمل عملا واظط عليه كما اظط على الكنتين اللتين قضاهما بعد العصر مع كون الصلوة في ذلك الوقت نهيا لم  
فعل العشرين ولو مرة لم تتركها ابدا ولو وقع ذلك لم يخف على عايشة حيث قالت ما تقدم وفي الاول للحسكي اول من سن  
قيام رمضان عمر سنة اربع عشرة انتهى ثم نقل عن الادريجي انه قال في التوسط اما نقل عن صلى الله عليه وعلى آله وسلم يصلي  
في اللياليتين اللتين خرج فيها عشرين ركعة فهو نكرا انتهى ثم نقل عن الزكري ان قال في الخادم دعوى ان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم  
والسلام صلى الله عليه في تلك الليالي عشرين ركعة لم يصح بل الثابت في الصحيح الصلوة من غير ذكر العدد وجاز في روايته جازانه









رسول الله صلى الله عليه وسلم في الزمان النبوي المصطفى من هذه الرواية لم يكن من البر الذي جعل الله عليه وعلى آله وسلم مكان من ثم  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان جعل علي بن ابي طالب في التراويح كان له هذه التلوة من ان كان يومه في مكة  
 بالناس في العهد النبوي واطلع عليه رسول الله وصوب فان قلت لم يثبت من الروايات ان الصلوة التي جعلها  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم على آله وسلم في الليالي الثلثة كانت سوى ما كان يتجدي به بل برواية جابر بن عبد الله ان مقدار  
 كان يتجدي ما كان يتجدي به في ثمان ركعات مع ثلث ركعات الوتر والتجدي على رجلي الخفيفة كان فرضا عليه صلى الله عليه وسلم  
 آله وسلم وما واطلب عليه النبي صلى الله عليه وسلم على سبيل الاقتراض لا يكون سنة عن كذا كما قد روي في مقوله فان السنة انما هو النقل  
 الذي واطلب عليه من غير اقتراض وهو يوم والذى يدل على ذلك قول ابن الحارث في فتح القدير ان النقل انما هو سنة لان  
 ما واطلب عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير اقتراض والتجدي عن رشا نحنا كان فرضا عليه وهو ما واطلب عليه على فرض انتهى وفي موضع  
 آخر من فتح القدير روي ان سنة صلوة الليل في حقنا السنة او الاستحباب يتوقف على صحتها في حقنا عليه السلام فان كان  
 غير صحيحة فهي مندوبة في حقنا لان الاولات القولية فيها انما هي التدرج والمواظبة الفعلية ليست على تطوع لتكون سنة  
 في حقنا وان كانت تطوعا سنة لنا وقد اختلف العلماء في ذلك فذهب طائفة الى انها فرض عليه وعليه السلام الا ان  
 من مشائخنا وتسكوا بقوله تعالى قم الليل الا قليلا الآية وقالت طائفة تطوع لقوله تعالى ومن الليل فتجدي نافلة لك  
 والآولون قالوا لا منافاة لان المراد بالنافلة التزادة اى زائدة على ما فرض اى تجدي فرضا زائدا لك على ما فرض على غيرك  
 لكن في صحيح مسلم وابي داود والنسائي عن سعد بن هشام قال قلت لعائشة ام المؤمنين اخبريني عن خلق رسول الله  
 المست تقوله ان قلت بلى قالت فان خلق نبي الله كان القرآن نعمتان اقوم ولا اسأل عن شيء حتى اموت ثم بدلي  
 نقلت انبئني عن قيام رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قلت بلى قالت فان الله  
 افترض قيام الليل في اول هذه السورة فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 هذه السورة التحقيف نصارى قيام الليل تطوعا بعد فرضية الحديث فهذا يقتضيه انه نسخ وجوبه عند انتهي قلت هذا لا يردون  
 كان التزاما قويا عن الحسن بن علي بن فضال عن ابي داود واية سعد بن هشام من ان فرضية قيام الليل  
 نسخ في حق النبي صلى الله عليه وسلم وعلى آله وسلم وصار تطوعا في حقه فلا اشكال في ما على ذكره التزموا بنا الحنفية فلا اشكال ايضا لانهم انما استدلوا بسنة قيام فرضا  
 مع الجماعة بمواظبة الخلفاء على ذلك ومن المعلوم انه في حقهم كان نفلا والنقل المذكور عليه خلفاء ايضا سنة يا شمر كما عرفت كما روينا الاخبار  
 الواردة في صلوة الليالي الثلثة قد روت على ان النبي صلى الله عليه وسلم احب ان يواظب مع الناس ما يتم به الناس  
 في قيام رمضان ولو لم يكن له خوف الاقتراض لما تركه فلا يقيح في ذلك كون التجدي فرضا عليه فان قلت مواظبة الخلفاء  
 الثلثة على قيام رمضان مع الجماعة وان ذكرنا جميع من الخفيفة منهم صاحب الكشف وصاحب الهداية وصاحب فتح القدير  
 وغيرهم لكن ثبوتها مشكوك فان غاية ما يثبت من الاخبار المروية في ذلك ان الناس اتفقوا في عهدهم بالجماعة واما ان الخلفاء  
 ايضا واطلبوا عليها فكلوا ولذا ناقش فيه العيني حيث قال في شرح الهداية لي بهنا بحث وهو ان المصنف قال لا تطوع  
 عليه خلفاء الراشدين وقال الاكل ما يدل على سعيتهما قوله عليه الصلوة والسلام عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين  
 من بعدي قلت اخذ هذا من السفتا في خانه قال هكذا وكذا قال صاحب الدرر واللمعات ولم يمتنع احد منهم كلامه فيه حيث  
 لم يمتنعوا كما ينبغي وبهذا الحديث اعني قوله عليه الصلوة والسلام عليكم بسنتي اتخ لا يدل على مواظبة الخلفاء الراشدين على التراويح  
 فان قلت حديث السائب بن يزيد يدل على ذلك قلت لا نسلم فانه لا يدل الا على انهم كانوا يصلون عشرين ركعة  
 في عهد الخلفاء الثلثة اعني عمر وعثمان وعلي وما يدل على مواظبتهم عليها غاية ما في الباب يدل على العدا وانه في كماله







**قَالَ ثَابِتُ بْنُ كَثِيرٍ** كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَيْتِ النَّبِيِّ فِي الْبَيْتِ الَّذِي فِيهِ رُكْعَتَا صَلَاةِ الْبَيْتِ  
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْبَيْتِ الَّذِي فِيهِ رُكْعَتَا صَلَاةِ الْبَيْتِ الَّذِي فِيهِ رُكْعَتَا صَلَاةِ الْبَيْتِ الَّذِي فِيهِ رُكْعَتَا صَلَاةِ الْبَيْتِ  
 لَمْ يَزِدْ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي رُكْعَتَيْهِمَا لَيْسَ بَيْنَهُمَا شَيْءٌ إِلَّا شَيْءٌ جِئْتُ لَيْسَ بَيْنَهُمَا شَيْءٌ إِلَّا شَيْءٌ جِئْتُ لَيْسَ بَيْنَهُمَا شَيْءٌ إِلَّا شَيْءٌ جِئْتُ  
 وَسَلَّمَ صَلَاةُ الْبَيْتِ فِي رُكْعَتَيْهِمَا لَيْسَ بَيْنَهُمَا شَيْءٌ إِلَّا شَيْءٌ جِئْتُ لَيْسَ بَيْنَهُمَا شَيْءٌ إِلَّا شَيْءٌ جِئْتُ لَيْسَ بَيْنَهُمَا شَيْءٌ إِلَّا شَيْءٌ جِئْتُ  
 بِالنَّسْبَةِ الْبَيْنَا لَمْ يَزِدْ وَمِنْهُمَا شَيْءٌ إِلَّا شَيْءٌ جِئْتُ لَيْسَ بَيْنَهُمَا شَيْءٌ إِلَّا شَيْءٌ جِئْتُ لَيْسَ بَيْنَهُمَا شَيْءٌ إِلَّا شَيْءٌ جِئْتُ  
 وَمِنْهُمَا شَيْءٌ إِلَّا شَيْءٌ جِئْتُ لَيْسَ بَيْنَهُمَا شَيْءٌ إِلَّا شَيْءٌ جِئْتُ لَيْسَ بَيْنَهُمَا شَيْءٌ إِلَّا شَيْءٌ جِئْتُ لَيْسَ بَيْنَهُمَا شَيْءٌ إِلَّا شَيْءٌ جِئْتُ  
**لَا تَقُولُ** لَمْ يَصِرْ أَحَدٌ مِنْهُمْ بِدُونِ مَوْضِعٍ بَلْ خَافَ مَا قِيلَ أَنَّهُ حَدِيثٌ مُتَكَرِّرٌ وَالْمُتَكَرِّرُ لَيْسَ مِنْ أَقْسَامِ الْمَوْضُوعِ بَلْ هُوَ مِنْ أَقْسَامِ  
 الضَّعِيفِ وَلَيْسَ كُلُّ ضَعِيفٍ وَلَا كُلُّ مُتَكَرِّرٍ مَوْضُوعٌ الَّذِي لَا يَحِلُّ لِقَاؤُهُ وَالتَّائِيدُ بِهِ بِالْمَنْظَرِ إِلَى مَا قَالُوا الْحَافِظُ لِهَذَا الْمَصْلُوحِ فِي  
 مَقَرِّهِ فِي بَحْثِ الشَّاذِ إِذَا الْفَرَادَى لَيْسَ لَمْ يَزِدْ فِيهِ قَالُوا كَانَ مَا نَفَرُوا بِهِ مَخَالَفًا لِمَا رَوَاهُ مِنْ هَوَاؤِ مَنْ هُوَ أَوْلَى مِنْهُ بِالْحِفْظِ لَكَ وَهُوَ ضَبْطُ  
 كَانَ مَا نَفَرُوا بِهِ شَاذًا وَهُوَ دَوَّانٌ لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَخَالَفَةٌ بَارِعًا وَغَيْرُهُ وَهُوَ لَمْ يَزِدْ فِيهِ مَخَالَفَةٌ فِيهِ لَمْ يَزِدْ فِيهِ مَخَالَفَةٌ فِيهِ لَمْ يَزِدْ فِيهِ مَخَالَفَةٌ فِيهِ  
 عَدْلًا مَوْثُوقًا بِالْقَانَةِ وَضَبْطُهُ قَبْلَ حَدِيثِهِ وَلَمْ يَتَّبِعْ الْفَرَادَى فِيهِ وَأَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ يَوْثِقِ الْحِفْظِ وَالْقَانَةِ لَكَ الْقَدَى الْفَرَادَى بِحَدِيثِهِ  
 كَانَ الْفَرَادَى مَرْجُوحًا لَمْ يَزِدْ فِيهِ مَخَالَفَةٌ بَارِعًا وَغَيْرُهُ وَهُوَ لَمْ يَزِدْ فِيهِ مَخَالَفَةٌ فِيهِ لَمْ يَزِدْ فِيهِ مَخَالَفَةٌ فِيهِ لَمْ يَزِدْ فِيهِ مَخَالَفَةٌ فِيهِ  
 وَذَكَرَ الْحَافِظُ زَيْنُ الدِّينِ الْعِرَاقِيُّ فِي فَتْحِ الْمُعْتَبَرِ شَرْحَ الْفَيْتَةِ بِحَدِيثِ أَبِي جَعْفَرٍ فِي مَخْصَرِهِ وَغَيْرِهَا شَبَّهَ وَقَالَ **السَّيُوطِيُّ**  
 فِي تَبْيِضِ الصَّحِيفَةِ بَيْنَا قَبْلَ الْأَمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ لَعَنَهُ اللَّهُ قَتْلَ عَنِ الْعِرَاقِيِّ وَأَبْنِ جَعْفَرٍ لَعَنَهُ اللَّهُ لَعَنَهُ اللَّهُ لَعَنَهُ اللَّهُ لَعَنَهُ اللَّهُ لَعَنَهُ اللَّهُ لَعَنَهُ اللَّهُ  
 حَاصِلُ مَا ذَكَرَهُ الْحَكَمُ عَلَى إِسْنَادِهِ فِي ذَلِكَ بِالضَّعْفِ وَهُوَ الصَّحِيحُ لَا بِالْبَطْلَانِ وَهُوَ لَيْسَ بِالْأَمَرِ فِي إِيْرَادِهِ لَأَنَّ الضَّعِيفَ يَجُوزُ رَوَايَتُهُ  
 وَيُطْلَقُ حَلِيلُهُ أَنْ يَزِيدَ كَمَا صَحَّحَ بِهِ فَتَوَرَّدَ مَا أَنْتَ بِأَعْرَفْتَ هَذَا فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَيْسَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
 وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ صَلَّى فِي رَمَضَانَ لِعِشْرِينَ رُكْعَةً الَّذِي رَوَاهُ أَبُو إِسْمَاعِيلَ الْبُشَيْرِيُّ أَنَّهُ صَلَّى كَذَلِكَ فِي اللَّيَالِي الَّتِي صَلَّى فِيهَا بِاللَّيْلِ  
 حَتَّى نَجَالَفَ مَا أَخْرَجَ ابْنُ جَبَانٍ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ أَنَّ صَلَاتَهُ فِي رَمَضَانَ لِعِشْرِينَ رُكْعَةً فَلَا يَقْبَلُ هَذَا الْحَدِيثَ لِمَخَالَفَتِهِ لِحَدِيثِ جَابِرٍ بَلْ لَيْسَ  
 فِيهِ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي فِي رَمَضَانَ فِي غَيْرِ جَمَاعَةٍ عِشْرِينَ رُكْعَةً وَالْوَرَعُ مَرْتَبَةٌ فِي أَنْ لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ فِي تِلْكَ اللَّيَالِي الثَّلَاثِ بَلْ فِي غَيْرِهَا أَيْضًا  
 فَخَسِيلُ إِيْرَادِ هَذَا الْحَدِيثِ وَتَأْيِيدُ أَفْعَالِ الْخُلَفَاءِ بِهِ وَمَنْ شَكَّ قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْحَقِّ الدِّهْلَوِيُّ فِي فَتْحِ الْمَنَانِ جَدَّاهُ بِنِ الْغَمَامِ  
 قَالَ الْحَلِيمِيُّ وَالسَّرِيُّ كُنَّا عِشْرِينَ رُكْعَةً فِي رَمَضَانَ عِشْرَةً فَضَعُفَتْ لَأَنَّ وَقْتُ جَدِّهِ وَتَشْمِيرُهُ كَذَا قَالَ فِي الْمَتُوبِ  
 اللَّذِي نَبَّهَ عَلَيْهِ أَنَّ تَقْدِيرَ الْأَعْدَادِ مِنْ غَيْرِ سَنَدٍ مِنْ جَانِبِ الشَّلَاخِ لَا يَجُوزُ مِثْلُ هَذِهِ النِّكَاةِ الَّتِي ذَكَرَ فِي الْحَلِيمِيِّ خَالِطًا هَاهُنَا  
 أَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ عِنْدَهُمْ صَلَاةُ الْبَيْتِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِشْرِينَ رُكْعَةً كَمَا جَاءَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ فَاقْتَرَاهُ عَمْرُؤُهَا أَنْتَ  
**كَلَامُهُ وَالْحَاصِلُ** أَنَّهُ إِنْ سَأَلَ عَنْ صَلَاةِ الْبَيْتِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي تِلْكَ اللَّيَالِي إِنْهَا كَانَتْ فَاجِبًا أَنْهَا ثَلَاثُ  
 رُكْعَاتٍ لِحَدِيثِ جَابِرٍ وَأَنْ سَأَلَ إِنْهُ صَلَّى فِي رَمَضَانَ وَلَوْ أَحْيَانًا عِشْرِينَ رُكْعَةً فَاجِبًا أَنْهُ ثَبَتَ ذَلِكَ بِحَدِيثِ ضَعِيفٍ  
 فَانْهَرُوا أَمَا مَا ذَكَرْتُمْ مِنْ أَنَّ رَوَايَةَ عِشْرِينَ مَخَالَفَةٌ لِحَدِيثِ عَالِيَةٍ ثَمَّنَ أَنَّ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَزِيدُ  
 فِي رَمَضَانَ وَلَا فِي غَيْرِهِ عَلَى عِشْرَةِ صَلَاتٍ إِنْ جَاءَتْهُ لَيْلًا ثُمَّ يَزِيدُ ثَلَاثَ ضَعِيفَةٍ عِنْدِي أَذْ قَدْ ثَبَتَ مِنْ الرُّوَايَاتِ  
 الْكَثِيرَةِ عَنْهَا عَنْ غَيْرِهَا أَنَّ صَلَاتَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ زَادَ عَلَى ذَلِكَ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ وَقَدْ لَقِصْنَا عَنْهُ أَيْضًا فِي رَوَايَةِ الْبُخَارِيِّ  
 عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدٍ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى عَالِيَةٍ فَسَأَلَهَا عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي اللَّيْلِ فَقَالَتْ كَانَ يُصَلِّي





عن ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يصلي في رمضان سنة  
غير جماعة عشرين ركعة في شهر رمضان ولا في غيره من الشهور ولا في غيره من الأماكن ولا في غيره من الأوقات  
إلا يصلي في السنة فاجعلها صلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم في الليل ثلاث عشرة ركعة تارة واحدة عشرة ركعة تارة وتسبع ركعات تارة  
إلى غير ذلك مما ذكرنا ولم يدع على شيء من ذلك فذلك كتحليل أن يكون قد صلى وقتا ما عشرين ركعة وقوله ولو وضع  
ذلك لم يخيف على عايشته عجيب جدا فإن النبي صلى الله عليه وسلم على أنه وسلم قد صلى ثلاث عشرة ركعات في بيت يمتلئ من  
ركعتي الفجر وقد غشي ذلك عليها وقد صلى النبي صلى الله عليه وسلم على أنه وسلم صلاة الفجر مرات عديدة أخرجه البخاري في صحيحه  
والبيهقي وأحمد وأبو داود وابن أبي شيبة وغيرهم والطبراني والدارقطني والترمذي وأبو يعلى والبراء بن عبيد والنسائي  
وسعيد بن منصور مع أنه خفي ذلك على عايشته حتى روى البخاري عنها قالت ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يسبح سبح الضحى قد سمى سلم عن عبد الله بن شقيق قال قلت لعائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم الضحى قالت لا إلا أن يحكي  
من يعبه وقد قال السيوطي بنفسه في بعض رسائله بأنه صلى الله عليه وسلم لم يكن ملازما لها في جميع أوقاته بل كان لها  
منه وقت في أوقات فانه في وقت يكون سافرا وفي وقت يكون حاضرا وقد يكون في المسجد وغيره وإذا كان في  
بيته فله تسع نسوة وكان يقسم لمن فاذا اعيت ذلك لم يصادف وقت الضحى عند عائشة إلا في ناد من الأوقات وما رأت  
صليها في تلك الأوقات فقالت ما رأيت انتهى كلامه فها من ذلك أن الكار عايشته شيئا من الأفعال النبوية أحضر  
في شيء لليل على نفي ما عداه في الواقع فيحتمل أن يكون صلى عشرين في المسجد أو في بيوت أزواجه الأخر ففقه ذلك على عائشة  
وأنه صلى في بيت عائشة إحدى عشرة ركعة ولم يزد على ذلك هناك فاجتهد على حسب علمها الأمر الرابع أن التراويح  
في جميع ليالي شهر رمضان سنة مؤكدة وهو الصحيح من المذهب وقد كرم بعض أصحاب الفتاوى الحنفية أن من ختم القرآن  
في التراويح مرة في عشرة أيام أو في أقل موعده أن تترك التراويح في باقي الليالي بناء على أن شرعية التراويح إنما هي لآل  
الأنتم وفيه نظر ظاهر فإن شرعية التراويح لأجل أنهم لما لا يليل له بل ظاهر الأحاديث أن التراويح سنة مستقلة في جميع ليالي  
رمضان **فإن قلت** قد روى أبو داود عن الحسن البصري أن عمر بن الخطاب جمع الناس على أبي بن كعب فكان يصلي بعشرين  
وكان لا يقنت إلا في النصف الباقي فاذا كانت العشرة الأخيرة تخلف فصل في بيته فكانوا يقولون أين أبي وهذا يدل  
على أنه كان يترك التراويح في العشرة الأخيرة **قلت** كلام بل يدل على ترك الجماعة فقط وقد قال الطيبي في شرح قوله فصل في بيته  
لعلمها صلاة التراويح وفي شرح قوله ابن أبي في قوله ابن أبي أنها ركعتي تخلفه شبهوه بالعبد الآبق ولعل تخلفه كان تأسيا  
برسول الله صلى الله عليه وسلم على أنه وسلم حيث صلها بالقوم ثم خلف انتهى كلامه **وقال** ابن حجر في شرح المشكوة كان  
غدر تخلفه أنه كان يوتر التخلي في هذا العشر الذي لا أفضل منه للعبود إليه من المحال في خلوته ما لا يعود إليه في خلوته انتهى  
في هذه الرسالة على هذا القدر من الكلام فإن في ما ذكرناه كفاية للمتبعين وأولى الأحكام **وخلاصة ما ذكرناه** وهو الذي  
استقر عليه عرش رأي أن نفس قيام رمضان سنة مؤكدة وأن حنيفة في جميع ليالي رمضان وأن أقامته بالجماعة  
أيضا سنة مؤكدة وأن كونه عشرين ركعة أيضا سنة مؤكدة وأن من أجل الشيء من هذا يأثم إلا أن المحل بالأمور الثلاثة  
الأول يأثم إذا كبر المخالفة السنة النبوية والمحل بالأمور الرابع يأثم إذا لم يسير المخالفة سنة الخلفاء ومتبني هذا على أن  
سنة الخلفاء أيضا سنة مؤكدة كالسنة النبوية إلا أن الأثر في تركها دون الأثر في تركها وأن الاقتداء بفعل الصحابة  
عموما مندوب لفعل الخلفاء خصوصا لأنهم الشبان الذين أنعم الله عليهم قال العلامة تاسم بن نطلونغا في شرح مختصر المنار قوله عليه السلام  
شغل أصحابي في أمي مثل النجوم بهم اقتد بهم تيموا والدارقطني وفي أسانيد ضعفت لكن ليس لبعضها بعضا وحديث اقتدوا

فمن  
الدارقطني  
سنة فافهم

الحمد لله الطبع

To: [www.al-mostafa.com](http://www.al-mostafa.com)